2008/2/23

ركود الاقتصاد الاميركي:
ثمن الإمبراطورية

عبد الحليم فضل الله

يعاني الاقتصاد الأميركي المترنح من عبء مشروع عسكري يزيد عمره عن نصف قرن، لكنه اليوم أقل قدرة على تحمل آلام الولادة لإمبراطورية لا تبدو أنها ستبصر النور، وهو عاجز عن تصدير مشاكله إلى الخارج كما كان يفعل سابقاً.

ويمكن القول بأنّ نذر العاصفة التي تتجمع في سماء الأسواق الأميركية في السنة الأخيرة، كأزمة الرهن العقاري وفقاعة الإسكان ومؤشرات الركود الكبير الذي تتوقعه المؤسسات المالية العالمية للعام 2008، ما هي إلا بوادر أزمة أقوى تتراوح بين الركود التام والكساد الكبير. وهذا إن حصل فسيكون ناشئاً عن تقاطع أمرين: الأول؛ إتباع الإدارة الأميركية سياسات غير ملائمة تقوم على التلاعب بأسعار الفائدة، وزيادة الإنفاق العام وتبني تخفيضات ضريبية سخيّة، والثاني؛ التمدد الزائد لمشروع الهيمنة العالمي الذي يلزم إدارة بوش تمويل حربين كبيرتين معاً، والإنفاق على 800 قاعدة عسكرية في العالم دفعة واحدة. وفيما كانت الفترة الفاصلة بين أزمة وأخرى ترتبط في السابق بمدى قدرة الأميركيين على تحويل أزماتهم إلى دول أخرى منافسة، وهو ما كان يتم من خلال التحكم بسعر صرف الدولار الذي لا يزال إلى الآن العملة المرجعية الأولى في العالم، والتأثير على التجارة الدولية التي يفوق حضور الولايات المتحدة فيها نصيبها من الدخل العالمي، فإن تصدير الأزمات بات أكثر صعوبة اليوم نظراً لوصول النموذج الذي صمم أوائل الخمسينات إلى نهايته.

وعلى ما يذكر شالميرز جونسون في مقالة منشورة في اللموند ديبلوماتيك، فإن أيديولوجيا عسكرة الاقتصاد أو ما أسماه "المذهب الكينزي العسكري"، ولدت في تقرير الأمن القومي الذي وقعه الرئيس هاري ترومان في 1950/9/30، الذي رسم المسار العام للسياسات الاقتصادية التي ما زالت تتبعها الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن، ومن أهم خلاصات التقرير الدعوة إلى تعزيز الإنفاق العسكري لمواجهة الركود الاقتصادي، و مجابهة تحديات الحرب الباردة. وبرأي جونسون فإن هذا التقرير هو المسؤول عن الأهمية الهائلة التي يحظى بها المجمع الصناعي العسكري الذي يفوق نصيبه 80% من مجمل الصناعة الأميركية. والمعروف أنّ الصناعة العسكريّة الأميركية تعتمد على السوق الداخلي في إنتاجها ومبيعاتها، بخلاف ما عليه الحال في روسيا والصين والى حد ما في الاتحاد الأوروبي. ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الأميركية على التسلح بأكثر من 55% من مجموع مبيعات السلاح في العالم. وهناك من يشكك في صحة الرقم المعلن عن الإنفاق العسكري في الموازنة الفدرالية للعام 2008، الذي يساوي نحو 623 مليار $. وبحسب جونسون فإن هذا الرقم يتجاوز 1100 مليار $ إذا أضيف إليه كل ما يمكن اعتباره إنفاقا عسكرياً أو يتصل بالحروب التي خاضتها وتخوضها أميركا.

ولا تقتصر مسؤولية الإنفاق العسكري الضخم، على التسبب بتصاعد المديونية الفدرالية (أكثر من 83% من الناتج) وتفاقم عجز الحساب الجاري (حوالي 7.3% من الناتج)، فهو مسؤول كذلك عن تراجع حصة الاقتصاد الأميركي في ربع قرن من 40 في المائة من الناتج العالمي إلى أقل من 25%. فعسكرة الاقتصاد لم تؤد فقط إلى خسائر ذات طابع مالي واقتصادي ونقدي فحسب بل أفضت إلى تدهور متراكم في نواحي الحياة والى تراجع مكانة أميركا العالمية التي باتت تقف خلف الاتحاد الأوروبي وتلقى منافسة قوية من الصين واليابان، وقد تسبّبت هذه العسكرة بتدني الثروة الوطنية في مجالي البنى التحتيّة والصناعات غير الحربيّة الى نصف المستوى المتوقع في اقتصادات مماثلة.

ولعل التحليل الأدق لعواقب الكينزية العسكرية، ورد في دراسة دين بايكر الباحث من مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية في واشنطن، والتي صدرت تحت عنوان "التأثيرات الاقتصادية لحرب العراق وللإنفاق العسكري المرتفع". وبحسب الدراسة فإنّ زيادة الإنفاق العسكري تنتهي إلى تخفيض عدد الوظائف وإبطاء النمو بالمقارنة مع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار المدنيين. ويستعمل بايكر نماذج موثوقة لتقدير نتائج زيادة سنوية في الإنفاق العسكري مقدارها 1% على المدى المتوسط و الطويل، فيجد أنها تؤدي في غضون 10 سنوات إلى فقدان حوالي نصف مليون وظيفة، وانخفاض الطلب على السلع ذات الحساسية لأسعار الفائدة، وسيكون قطاعا الصناعة والطاقة هما الأكثر تضرراً.

ربما كان تعبير "نوريال روبيني"، البروفيسور في جامعة نيويورك، هو الأدق في وصف ما آل إليه حال الاقتصاد الأميركي، فقد تجاوز هذا الأخير برأيه مرحلة الأنفلونزا العابرة ليصاب بذات الرئة. والأدهى هو أن العدوى ستجتاح الاقتصاد العالمي الذي يعاني من اختلال في التوازن بسبب إصرار الأميركيين على الإنفاق بمقادير تفوق ما يكسبونه. فهم يستهلكون سنوياً ما قيمته 9000 مليار $ في مقابل 1000 مليار للصين فيما يتراجع ميل الدول الغنية الأخرى للاستهلاك لصالح الادخار مع تراجع الثقة بالمستقبل.

إن ركود الاقتصاد الأميركي سينعكس حكماً على بقية دول العالم، فانخفاض استهلاك أميركا أكبر دولة مستوردة في العالم جراء هذا الركود، سيحد من نمو الصين الدولة الأكثر تصديراً لاعتمادها على السوق الأميركية، وهو ما ينطبق على العديد من الدول الأخرى. وسيقود انخفاض الطلب الأميركي إلى هبوط أسعار المعادن والطاقة والمنتجات الزراعية والتأثير سلباً على الدول المصدرة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

لن تتمكن أميركا هذه المرة من ترحيل أزماتها إلى دول أخرى، لكنها ستجبر العالم على أن يكون شريكها في الأزمة، فهذا الأخير سيسدد ثمن نزواتها مرتين: مرة أثناء الحروب، وأخرى جراء التدهور الاقتصادي، وإذ يحاول الأميركيون الجمع بين أمرين يصعب الجمع بينهما وهما زيادة الإنفاق الحربي والإبقاء على إنفاق استهلاكي ضخم، فإنهم يدعون دول العالم إلى تحمل تبعات إمبراطورية يرغب الأميركيون بقيامها لكنهم لا يرغبون بتأدية تكاليفها.